فبالنسبة للمشاكل المتعلقة بالانتخابات فقد كانت هناك عدة اتهامات من قبل بعض الاحزاب والمنظمات الصهيونية المنضمة الى المنظمة الصهيونية العالمية او غير المنضمة ، حول شرعية اسلوب الانتخابات وحول الدعاية التي كان يقوم بها بعض الاحزاب الصهيونية ، وعلى وجه الخصوص حزب العمل الصهيوني في الخارج ، حيث كان يصور عدم التصويت له بمثابة اعتراض على سياسة الحكومة الاسرائيلية ، هذه الدعاية اثارت حزب المبام ، شريك حزب العمل في التجمع العمالي الحاكم في اسرائيل . وقد بحثت سكرتارية الاتحاد العالمي لاحزاب المبام هذا الامر في اجتماعها الذي عقدته قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني وطلبت من ممثلي حزب المبام في التجمع العمالي — المعراخ بحث هذا الامر (عل همشمار ٧٢/١/٦). كما واثارت بعض المنظمات بعض التحفظات حول اسلوب اجراء الانتخابات ، ورفع هذا الامر الى محكمة المؤتمر التي أقرت بشرعية وقانونية الاسلوب الذي اتبع .

من القضايا الاخرى التي واجهت المؤتمر كانت قضية الفهود السود وقضية الحاخام مئير كهانا زعيم عصبة الدفاع اليهودية . فكلا التنظيمين هددا بعرقلة أعمال المؤتمر اذا لم يعطيا حق الاشتراك فيه . غير ان المؤتمر لم يستجب لكلا التنظيمين ، ففي حين عرضت الادارة الصهيونية على الفهود السود تقديم عريضة بمطالبهم ومشاكلهم الى لجنة قضايا المجتمع الاسرائيلي ، ذلك العرض الذي رفضه الفهود السود ، فانها توصلت مع الحاخام مئير كهانا على طرح قضية اشتراكه في المؤتمر على الجمعية العمومية للمؤتمر ، ووافق الطرفان على الالتزام بقرار الجمعية ، وهزم كهانا بأغلبية ساحقة . غير ان كهانا لم يقر بالهزيمة واستأنف القرار أمام محكمة المؤتمر التي رفضت بدورها الاستئناف قبل النظر فيه نظرا للتصريحات التي كان قد أطلقها كهانا سابقا معبرا عن عدم ثقته بالمنظمة وبالمحكمة حيث اعتبرت هذه التصريحات اهانة واستخفافا بالمحكمة . ولقد كانت المعارضة الرئيسية للحاخام كهانا تتمثل في المنظمات الصهيونية الاميركية وفي شباب اغلب الكتل المشتركة ولا سيما المبام . بينما الجهات الوحيدة التي أيدت كهانا كانت اليمين الاسرائيلي الشوفيني المتمثل في حركة الحيروت والمركز الحر في الداخل بالاضافة الى الاحرار المستقلين وفي اتحاد الصهيونيين التصحيحيين في الخارج . ولقد حاولت زعامة كتلة المفدال — المزراحي في المؤتمر اتخاذ قرار بتأييد كهانا لكن شباب الكتلة استطاعوا اتخاذ قرار معاكس لرغبة الزعامة . ومن الجدير بالذكر ان موقف الصهيونية الرسمية أو ما يسمى بالصهيونية الدبلوماسية من قضية الحاخام كهانا وعصبته لم يكن موقفا مبدايا من الحاخام كهانا ونشاطاته التي تعلن أحيانا عن « تحفظها » منها ، ولكنه كان بسبب عدم تماشي الحاخام وعصبته مع الاصول التي اقرتها الادارة الصهيونية فيما يختص بحق الكلام والتمثيل في المؤتمر . وعندما طرحت التسوية التي توصلت اليها الادارة مع الحاخام كهانا على الجمعية العمومية للمؤتمر ابدى رئيس الادارة الصهيونية آريه بينكوس رأيه في الموضوع قائلا «هناك مؤسسات وهناك طرق ولا يحق لمن لا يتماشى مع هذه المؤسسات ولا يسير حسب الاصول المتبعة أن يطالب بحق الكلام في المؤتمر » (هآرتس ٧٢/١/٢١) . وحقيقة الموقف من كهانا وعصبة الدفاع اليهودي ليست نابعة من التحفظات التي تبديها المؤسسة الصهيونية تجاه بعض النشاطات التي تمارسها عصبة الدفاع اليهودي ، بل ترجع الى رغبة المؤسسة الصهيونية في اخضاع المنظمات الصهيونية العاملة في «المهجر» لاشرافها وجعلها في خدمة اغراضها ، ولذلك نراها أحيانا تتحفظ من بعض نشاطات بعض المنظمات الصهيونية ، لكونها لم تنسق هذه النشاطات معها . فالقضية تتركز في الصراع القديم بين المؤسسة الصهيونية الحاكمة في اسرائيل وبين باقي المنظمات الصهيونية العاملة في الخارج ، حول النفوذ في الحركة الصهيونية وحول دور هذه